



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2011 - العدد: 15

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 14 رجب 1432

الموافق 16 جوان 2011

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 16 شعبان 1432

الموافق 17 جويلية 2011

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 14 رجب 1432
الموافق 16 جوان 2011

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة رئيس الجلسة.

السيد وزير الاتصال، ممثل الحكومة، للإجابة على هذا السؤال،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
الحضور الكريم،
سيادة رئيس الجلسة،

عقول وقلوب الجزائريين معرضة إلى تأثير يومي من القنوات التلفزيونية والإذاعية الأجنبية ومن الأنترنت، بحيث يستطيعون أن يقرأوا أيضا كل الجرائد التي تصدر في العالم، إذن فتشكيل الرأي العام عندنا يمكن أن تسيّره جهات خارجية لا يمكن أن نتحكم فيها؛ ومن هنا جاء سؤال الذي يتعلق بالقطاع العمومي، بمعنى ما هي الإجراءات التي اتخذها قطاع الاتصال والإعلام للتفتح أكثر على المجتمع السياسي الاجتماعي، الثقافي، بمختلف فئاته المتواجدة في المجتمع وهذا تطبيقا للتوجيهات الرئاسية الأخيرة، حيث تمّ التأكيد على أن قطاعنا الإعلامي العمومي يجب أن يتفتح أكثر ويجب أن يكون أكثر تمثيلية لكل الشرائح المتواجدة في المجتمع، بحيث لا يكون إعلاما حكوميا، نعم يكون حكوميا يشرح سياسات الحكومة، لكن يكون إعلاما عموميا بمعنى في فائدة كل الفئات المتواجدة في مجتمعنا، إذن سؤال بسيط: ما هي الإجراءات التي اتخذها قطاعكم - سيادة الوزير - في هذا الإطار؟ وشكراً سيادة رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد، والكلمة للسيد وزير الاتصال ليقدم الجواب، فليفضل مشكوراً.

الرئاسة: السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحاً

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

مرحبا بالسادة الوزراء ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، وطبعاً الاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن استناداً إلى أحكام المادة 134 من الدستور؛ والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛ نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد لزهاري بوزيد، لطرح سؤاله الشفوي ويتعلق بقطاع الاتصال، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير الاتصال: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أشكر السيد لزهاري بوزيد على سؤاله، مباشرة بعد قرارات فخامة السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بفتح وسائل الإعلام، قمنا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع بإشراك جميع الأجهزة الإعلامية العمومية، وإدخال تعديلات في برامج التلفزيون بإستحداث فضائيات جديدة وتكييف الفضائيات الموجودة ولم يكن التلفزيون منعزلاً عن الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية وتم اتخاذ الإجراءات التالية: أولاً: استحداث حصة خاصة بالأحزاب السياسية عنوانها حوار الساعة يبيدي خلالها الضيوف عن أفكارهم حول الأوضاع السياسية الوطنية، وأيضاً الأوضاع السياسية الدولية ويعبرون عن آرائهم ويشارك في هذه الحصة صحافيون من القطاعين الخاص والعام.

ثانياً: إعادة تكييف حصة دائرة الضوء التي تتناول تحليل ومناقشة الأحداث والقضايا الوطنية والدولية، زيادة على هذا تحتوي شبكة البرامج الإخبارية على عدة حصص تهتم بمجالات مختلفة مثل: ملفات اقتصادية، نقاش مفتوح، من واقعنا، آفاق فلاحية، مقامات عن قرب، أحوال الناس وتحقيقات كبرى، ويمكن إضافة العديد من الحصص التي تعالج مسائل وقضايا متنوعة تتطابق مع الحركة الإعلامية الجديدة على مستوى مختلف القنوات.

وبالنسبة للإذاعة فإن المشكل لم يُطرح بنفس الحدة، لأن هذا الجهاز يحتوي على أكثر من خمسين (50) قناة متفتحة على الأحزاب السياسية ومختلف شرائح المجتمع والمواطنين، وحتى الإذاعة قامت باستحداث فضاءات جديدة بالإضافة لتلك التي كانت موجودة، يتم من خلالها تناول كل المواضيع المتعلقة بالمجتمع الجزائري ومشاكل

المواطن وذلك بحضور ممثلين عن الأحزاب والجمعيات والخبراء وكل من له صلة بالموضوع المعالج خلال الحصة، وعلاوة على ما سبق فإن البرنامج الحالي لتنمية قطاع الاتصال وإعادة النظر في القوانين والتكفل بالتكوين وإنشاء قنوات موضوعية طبقاً لقرارات فخامة رئيس الجمهورية سيؤدي لا محالة إلى تحسين الخدمة الإعلامية ورفع مستوى الأداء وبالتالي تحسين الاتصال في الجزائر، وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن وسائل الإعلام تعتمد أكثر فأكثر على العمل الميداني وهذه العملية متواصلة وتتطلب وقتاً كافياً لتحقيق انفتاح كامل لقطاع الاتصال العمومي على المحيط بمختلف مكوناته تلبية لحاجيات المواطن، أشكركم على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير، أسأل السيد لزهاري بوزيد هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير وهذا في حدود خمس دقائق؟

السيد لزهاري بوزيد: شكراً سيادة رئيس الجلسة؛ بطبيعة الحال أشكر السيد الوزير على المعلومات التي قدمها للإجابة على السؤال، أستغل هذه الفرصة لأقول إنه يدور في مجتمعنا الآن كلام كثير حول قطع هيمنة أو احتكار قطاع السمعي - البصري من طرف القطاع العمومي، ما هو رأي الحكومة؟ هل هناك جديد بالنسبة لهذا الموضوع؟ يعني قضية تفتح الإعلام السمعي - البصري، هل هناك موقف للحكومة أم أن الأمر لازال تحت الدراسة؟ وهل قطاعنا العمومي السمعي - البصري في استعداد لمواجهة هذه المنافسة المحتملة في حالة أخذ القرار للتفتح؟ شكراً لكم سيادة رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد لزهاري بوزيد، والكلمة مجدداً للسيد الوزير للرد على التعقيب وذلك في حدود عشر دقائق.

السيد عبد الله بن التومي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي موجه إلى معالي وزير الصحة والسكان
وإصلاح المستشفيات.

لقد سعت الدولة إلى تسجيل وإنجاز الكثير من الهياكل الصحية وتحسين الخدمات وظروف العمل والتكفل بالقطاعات الصحية المختلفة وعلى جميع المستويات، غير أن بعض تلك البرامج عرفت مشاكل وتأخرًا على مستوى بعض الولايات مثلما هو الحال بولاية برج بوعرييج وهو ما جعل القطاع بهذه الولاية يعرف مشاكل عديدة وعليه سؤالي يكون كما يلي:

ما هي وضعية المشاريع المتعلقة بالهياكل الصحية الكبرى على مستوى ولاية برج بوعرييج؟ وأخص بالذكر مستشفى العظام بمقر الولاية، مستشفى برج الغدير ومستشفى المنصورة. هل في استراتيجية دائرتكم الوزارية لقطاع الصحة بهذه الولاية إمكانية برمجة هياكل أخرى خاصة بدائرة الحمادية وزمورة؟

معالي الوزير،

إن استقالة ستة (6) مدراء لقطاعات صحية بالولاية مؤخراً دفعة واحدة أمر ينبئ بأوضاع ربما غير طبيعية، فما هي أسباب هذه الاستقالات؟ وما هي الإجراءات المتخذة في هذا المجال؟
تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والإحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة. فيما يخص السؤال الذي تقدم به الأخ بوزيد، إن موضوع تفتح السمي - البصري هو الآن مطروح على الساحة السياسية، وبالطبع لحد الآن حتى الحكومة ليست مطلعة عليه، فيه بعض الأفكار موجودة ولكن نحن الآن بصدد تحضير القانون الجديد الخاص بالإعلام؛ ولهذا لحد الآن ليست هناك رؤية نهائية فيما يخص التفتح أو عدم التفتح، هناك بعض الأفكار موجودة، وبعض الناس يناضلون من أجل التفتح التام والبعض الآخر يطالب، ربما، بأن يكون القطاع العمومي مع القطاع الخاص، الأفكار مازالت موجودة ولكن لحد الآن الفكرة ليست مضبوطة وأعلمكم أننا بصدد تقديم المشروع التمهيدي لقانون الإعلام، إن شاء الله، يكون في نهاية هذا الشهر أو بداية الشهر المقبل، بالطبع أنتم على علم بأن بعض الناس يتكلمون لماذا لا نفتح السمي - البصري بالجزائر؟ تعرفون بأن الموضوع حساس ويتطلب دراسة، وحتى في حالة ما وقع التفتح عبر القانون لا بد أن نفكر في قانون خاص بالسمي - البصري بعد ذلك نرى ما هي سلطة الضبط التي تضع دفتر الشروط لكي نضبط أمورنا وحتى لا نقع في انزلاق في استعمال السمي - البصري، لأن السمي - البصري له آثار كبيرة على المجتمع ونعرف أهميته في هذا الموضوع ولهذا ضروري - إن شاء الله - أن نتقدم ونتفتح كما يجب بكل رزانة موضوعية حسب متطلبات المجتمع الجزائري، ولحد الآن لا أستطيع أن أعطيك رداً كاملاً ولكن الموضوع قيد الدراسة وفي شهر جويلية أو شهر أوت سيكون القرار في هذا الموضوع وشكراً سيادة رئيس الجلسة وشكراً لكم جميعاً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً؛ نمر الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والكلمة للسيد عبد الله بن التومي لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

السيد رئيس الجلسة،
السيدات السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
الأستاذ بن التومي لك جزيل الشكر على هذا السؤال والذي هو في محله حقيقة ويتكرر ربما لأنني أجبت على قضية المستشفيات، العيادتين الاثنتين، ببرج الغدير، ولكن بصفة عامة فإن الشطر الأول من السؤال يتمحور حول مستشفى جراحة العظام في برج بوعريريج المسجل منذ أربع سنوات انطلاقاً من سنة 2009، وكان الغلاف المالي في البداية 01 مليار دينار، ثم ارتفع إلى ملياري دينار، ثم إلى أربعة ملايين، يعني من مليار دينار إلى أربعة ملايين دينار، ما لاحظناه في الميدان أن نسبة الأشغال فيه 50% فقط، وإنجازه - بإذن الله - سيكون سنة 2013، تبقى قضية التجهيز نحن طلبنا من وزارة المالية وسجلنا أربع مائة مليون دينار فيما يتعلق بالتجهيز ونحن جاهزون للانطلاق، أما الأشغال هناك فتبقى على الأقل عامين، لأن في عامين بلغت نسبة الأشغال 50% رغم تخصيص 400 مليار سنتيم، يعني هذا أن الدراسة لم تكن في محلها من البداية، لأنها لو كانت في محلها لما طلبنا مليار سنتيم لمستشفى يتطلب أربع مائة مليار سنتيم.

سؤال ثانٍ فيما يتعلق ببرج الغدير والمنصورة، نذكر والذكرى تنفع المؤمنين، السيد العضو المحترم، لما نُسجل أي مشروع ثم غيرنا هدف المشروع يجب إعادة النظر في الدراسة، برج الغدير في البداية كانت عيادة، القرار كان من البلدية (PCD) قدرت بـ 75 مليون دينار أي سبعة ملايين ونصف، ثم غيرت من عيادة إلى مستشفى بـ 60 سريرا، ما بين عيادة ومستشفى هناك فرق، يجب أن يكون هناك مطعم ويجب أن يكون إيواء، يعني يستدعي الأمر دراسة مرة أخرى، لهذا نحن قبلنا التغيير من عيادة إلى مستشفى بـ 60 سريرا وأضفنا 80 مليون دينار، وهذه السنة - إن شاء الله -

ستنتهي الأشغال فيما يتعلق بالمستشفى، نفس الشيء بالنسبة للمنصورة، الآن بلغ 85% من الأشغال، خصصت له في البداية 70 مليون دينار من ميزانية الولاية، ثم لما تغير إلى مستشفى بـ 60 سريرا تطلب دراسة جديدة والآن أضفنا 80 مليون دينار، أي 08 ملايين، يعني 160 مليون دينار للمشروعين، ومع الأسف الشديد تأخرت الأشغال منذ سنوات، وفي هذه السنة التزمنا بفتح هذين المستشفىين بـ 120 سريرا، أما زمورة والحمادية، ففي الحمادية فتحنا عيادة متعددة الخدمات في بداية 2010، أما في زمورة فسجلنا هذه السنة المستشفى بـ 60 سريرا وهو قيد الدراسة، ولا بد أن تكون الدراسة حسب قرار رئيس الجمهورية الذي أصر على عدم تسجيل أي مشروع إلا لما تكون فيه دراسة، ولهذا فالدراسة انتهت فيما يتعلق بمستشفى زمورة، والحمد لله، هذه السنة سوف تنطلق الأشغال.

السيد العضو المحترم، تفضلت بسؤال عن استقالة مدير، نحن في اتصال مباشر مع الوالي، فيما يخص الخلل الذي وقع، راسلنا مرتين المفتشين هناك بعدما جاءتنا التقارير وحتى من مجلس الأمة المحترم، كنتم هناك في عين المكان وأنتم مشكورون على الشيء الذي قمتم به هناك، وصلني التقرير وأنا معكم مائة بالمائة فيما لاحظتموه في الميدان، فيما يتعلق بالمدير الذي أوقفه السيد الوالي مؤقتاً فذلك بعدما ثبت أن فيه أخطاء فتم توقيفه، أما الأربعة الآخرون المتضامنون معه (فالله يسهل عليهم) فنحن لم نوقفهم، إنما تم توقيف المدير الذي أخطأ في تسيير المؤسسة في برج بوعريريج، وكون أربعة تضامنوا معه من المؤسسات الصغيرة ربي يسهل عليهم، نحن لدينا إطارات، ولكن كان الاتفاق مع الوالي لتوقيفه نظراً لأخطائه الفادحة، نفس الشيء وقع البارحة، كنت في اتصال مع الوالي مباشرة فأوقفنا بمركب الأم والطفل المديرية إذ وصلتنا تقارير بأنها لم تقم بدورها وكان هناك إهمال فتم توقيفها أمس باتفاق الوزير مع الوالي.

وأنا مستعد للإجابة على أسئلة أخرى، وشكراً للسيد رئيس الجلسة، وشكراً للسيدات والسادة الأعضاء.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير، أسأل السيد عبد الله بن التومي هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير في حدود خمس دقائق؟

السيد عبد الله بن التومي: شكراً للسيد رئيس الجلسة.

أولاً؛ أشكر السيد معالي الوزير على عناصر الرد والإجابة التي وافانا بها والتي تقريبا تمثل أكثر الأمور التي كنا ننتظرها، أود فقط أن أضيف بعض الأشياء يعني ولاية برج بوعريريج؛ السيد معالي الوزير وعدني بأنه سوف يزورها وتلك الزيارة ستكون ذات فائدة كبيرة، لأنه بمجرد تلك الزيارة هناك كثير من المشاكل التي سوف تنتهي، ربما كذلك السيد الوزير تكلم عن التقرير الذي تقدمت به لجنة الصحة الموقرة لهيئتنا هذه، والشئ الذي جاء به التقرير كأنه وضع اليد على الجرح وعلى المشاكل الموجودة هناك، حبذا لو يستغل هذا التقرير ويؤخذ بعين الاعتبار ستتغير الأمور، إضافة إلى ضرورة مراجعة الخريطة الصحية على مستوى ولاية برج بوعريريج وربما خلال الزيارة ستلاحظون ذلك معالي الوزير، سكان برج الغدير والمنصورة اليوم لهم خبر مفرح ما دامت هذه المستشفيات سوف تفتح هذه السنة، يعني هي خطوة مفرحة لهؤلاء المواطنين. فيما يخص الأخصائيين صحيح، أن السيد الوالي قد تكلم عن قائمة 22 أو 23 أخصائياً الذين سوف يعينون، لكن هنالك معلومات كذلك، فقد اتصل بي اثنان أو ثلاثة من الأخصائيين يقولون بأنهم يسعون حتى لا يذهبوا إلى البرج لأن الجو العام في قطاع الصحة بالبرج لا يشجع على الذهاب، وإن كان ممكناً حتى من الذين من المفروض أن يذهبوا، لن يذهبوا لأن الجو العام لا يساعد هناك، وبالتالي وبالإضافة

بقيت قضية برج بوعريريج ولاحظ الجميع أن برج بوعريريج ليست في حاجة إلى مستشفى كبير، مستشفى بـ 240 سريراً إذا كانت الأرضية جاهزة (العقار) فنحن على أتم الاستعداد لتسجيله في الدراسة، أعطيكم رأياً، لقد زرت الشلف منذ ثلاثة أسابيع فيه نمط لدفعة من 240 سريراً لكي لا تطول الدراسة، لما تطلب من مكتب دراسة أن يقوم بالدراسة فتكون المدة ستة شهور إلى سنة، إن في نمط كلاسيكي فيما يتعلق بمستشفى بسعة 240 سريراً وأنا مستعد هذه السنة إذا كانت الأرضية جاهزة أن نسجل برج بوعريريج لأنها في حاجة إلى مستشفى وأن المستشفى القديم أصبح لا يُعوّل عليه.

أنبهكم فقط أنه منذ بداية السنة مع الوالي الجديد هناك تحسن، يوجد إجراءات وأنت كممثل للمنطقة تعترف بها، فيما يتعلق بالأشعة لم يكن متوفراً إلا 16 مركزاً واليوم أصبح 24 مركزاً للأشعة، وفيه أكثر من 13 مخبراً في نفس الوقت، كذلك هناك 36 قاعة علاج و 47 يعني 24/24 ساعة، فيه تحسن ولكن الأمر يتطلب مجهودات أكثر، وأنا كنت متفقاً معكم لزيارة برج بوعريريج ولكن نظراً للظروف والجو العام الذي نعيشه قمت بحل مشاكل أخرى كانت مستعجلة وأنا متفق معكم فيما قدمتموه من ملاحظات حولها، ولكي أكون معكم هناك مرة أخرى.

هذا هو الجواب، وأنا مستعد وباب الوزارة مفتوح لأن برج بوعريريج في حاجة إلى مساعدة ربما أكثر، على سبيل المثال في الشهر الماضي تم تعيين 23 أخصائياً جديداً من الدفعة السابقة المتكونة من 1000 أخصائي، 23 منهم موزعون في إطار الخدمة المدنية، أعيد وأكرر هناك 23 أخصائياً تم تعيينهم في إطار الخدمة المدنية، وما زالت بحوزتنا دفعة من 700 أخصائي سنبدأ في تعيينهم هذا الأسبوع، إن شاء الله؛ إن تغطية الأخصائيين المتخصصين في برج بوعريريج لا نقول ممتازة ولكن نوعاً ما معتدلة وأحسن من الولايات الأخرى، هذا هو الشئ الذي كان بودي توضيحه لك

بَن داودَ لكن تطرقت إليها مع السيد الوالي وهو مشكور لأنه يقوم بعمله على أحسن ما يرام وبن داود منطقة أعرفها منذ 2004، عندما ذهبت في الحملة الإنتخابية وهي موجودة بالجبل ومعزولة، قيل لي بأن فيه عيادة يرثي لها، بالأمس تكلمت معه وقلت له سأموّلها، قال لي لا! لدي الغلاف المالي، وسيستغله في أعماله. المنصورة وزمورة معزولة كذلك أعرفها وهي في حاجة إلى مستشفى صغير وهو مسجل هذه السنة إن شاء الله، وكما قلت في البداية أنا مستعد أن نتخلص من المشاكل الموجودة هنا وهناك، ولكن أنا مضطر أن أطبق كل قرارات الحكومة والدولة فيما يتعلق بالخدمة المدنية والتي هي شرف وعملية تضامنية للعمل في الهضاب العليا وفي الجنوب الكبير، على سبيل المثال من ضمن 1020 أخصائياً عينوا الشهر الماضي 522 عينوا في الهضاب العليا والجنوب حتى تكون عدالة اجتماعية، وبالأمس تم توقيع اتفاقية مع الكوبيين لمجيئ 354 كوبيا في كافة الإختصاصات وأنا شكرتهم وأشكرهم، لكن فيه فرصة للجزائريين لكي يعالجوا الجزائريين، إن شاء الله، قبل نهاية الشهر سيكون أخصائيون في برج بوعريريج وسنكون معا وشكرا سيادة رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ ننتقل إلى قطاع التجارة والكلمة للسيد محمد لزهو سحري ل طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد لزهو سحري: شكراً للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه مباشرة إلى معالي وزير التجارة.

إلى الإجراءات التي تمّ اتخاذها، وأنتم مشكورون عليها معالي الوزير، ولاية البرج ما زالت تحتاج إلى دماء جديدة لكي تكون الأمور في المستوى، وأنا أشاطرك الرأي فيما يخص الوالي، الحمد لله فالوالي منذ قدومه يعمل جيداً، أحسنا بأن له نية لتحسين الأمور في قطاع الصحة، ونحن من هذا المنبر نطلب منكم، السيد الوزير، بأن تقدموا له العون، لأن المخطط مبرمج؛ ونحن كممثلين للولاية متفقون معه، ربما تحدثنا معه في كل الأمور فيما يتعلق بالهياكل فيما يتعلق بالخريطة وحتى فيما يتعلق بالنفس الجديد الذي يمكن أن يكون في الولاية ويُعطيهما الدفع اللازم، أما الأرضية يعني المستشفى الجديد في برج بوعريريج والذي حملة تقرير اللجنة بـ 240 سريرا يعني في الحقيقة هي في حاجة إليه؛ وهذا كذلك خبر مفرح، وإن شاء الله تكون الأرضية موجودة والسيد الوالي يكون في السياق، وإن شاء الله سنستفيد من هذا المستشفى. وفي الأخير أشكركم - معالي الوزير - مرة أخرى وأطلب منكم مرة أخرى الزيارة والتدخل العاجل لعلاج هذه المشاكل الممكنة وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد الله بن التومي، والكلمة مجدداً للسيد الوزير ليرد على التعقيب في عشر دقائق باختصار.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للأستاذ بن التومي، فيما يتعلق بالأخصائين في الحقيقة برج بوعريريج مطلوبة، لأننا عند تعييننا للأخصائين لا يعينون بقرار فقط ولكن برغبتهم، أيضا لدينا قائمة في كل تخصص، فالوزارة مثلاً فيما يتعلق بالجراحين لنا 100 منصب عمل للجراحين، حسب ترتيبهم في المسابقة والكثير منهم من يطلب العمل في برج بوعريريج، من الجراحين هناك 07 هذه المرة منهم 03 في جراحة العظام و04 في الجراحة العامة، يعني في السرطان، والجوليس كما يقال وأقول لك بكل صراحة فبرج بوعريريج مطلوبة، هناك نقطة لم أتكلم عنها وهي

في كل سنة تتخذ العديد من مصالح الدولة جملة من الإجراءات المختلفة المتعلقة بالتحضير لشهر رمضان المعظم وعلى رأس هذه المصالح تلك التي تنتمي لقطاع التجارة بصفة عامة، وفي هذا الإطار يشرفني أن أسأل معاليكم ما يلي:

أولاً، ما هو البرنامج المسطر هذه السنة تحضيراً لشهر رمضان المعظم خاصة وأنه لا يفصلنا عنه وقت كثير؟

هل هناك إجراءات تهدف إلى ضمان التموين بكافة المواد الغذائية وكذلك مراقبة الزيادة غير المشروعة للأسعار في هذا الشهر المبارك؟

تشهد بعض المناطق خاصة ببعض الولايات الشرقية هذه الأيام ندرة في مادة السميد وبعض المواد الغذائية الأخرى، فما هي أسباب ذلك؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكراً .

السيد رئيس الجلسة: شكر السيد محمد لزهري، والكلمة للسيد وزير التجارة لتقديم الجواب، فليفضل مشكوراً .

السيد وزير التجارة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم محمد لزهري، على اهتمامه بقطاع التجارة وعلى سؤاله حول برنامج العمل المسطر من طرف القطاع خلال شهر رمضان الكريم.

سيدي الفاضل؛

التحضير لشهر الصيام في وزارة التجارة يتم في ظروف عادية ككل سنة حيث يتجند الجميع على اختلاف مراتبهم وعلى كل المستويات من أجل السهر على تموين السوق بالمواد الغذائية واسعة الاستهلاك وحماية صحة المواطنين في

ظل تزايد الاستهلاك الذي يعرفه هذا الشهر. في هذا الإطار، سطرت وزارة التجارة وككل سنة برنامجاً خاصاً لاستقبال شهر رمضان يركز على ثلاثة محاور رئيسية هي:

1. تعزيز وفرة السلع على مستوى السوق ومتابعة عملية التموين والتسويق؛

2. تشديد الرقابة على الممارسات التجارية وقمع الغش؛

3. إطلاق حملة إعلامية توعوية لتحسيس المستهلكين بالأخطار الغذائية.

فيما يتعلق بتموين السوق، فقد تم تنصيب لجنة وزارية مشتركة بين كل من وزارات التجارة، الفلاحة والتنمية الريفية والمالية ممثلة في المديرية العامة للجمارك، تعنى هذه اللجنة بمتابعة وتسهيل تموين السوق بالمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والسهر على تفادي كل العوامل التي قد تؤثر سلباً على الوفرة خلال هذه الفترة.

جرت العادة على أن تكون هذه اللجنة ثنائية بين وزارتي التجارة والفلاحة، لكن هذه السنة ارتأينا توسيعها لتشمل إدارة الجمارك بالنظر إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه في تسهيل تدفق البضائع والسلع إلى السوق خاصة وأن الموانئ والمطارات خلال فصل الصيف تعرف حركية واسعة بسبب عودة المغتربين لقضاء عطلهم السنوية بين أهاليهم.

تجسيدا لهذه الرؤية ميدانياً، شرعت هذه اللجنة في عقد اجتماعات مع المتعاملين الاقتصاديين عموميين وخواص الناشطين في ميادين حساسة كاللحوم الحمراء والبيض، الحليب ومشتقاته، السكر الأبيض وزيت المائدة، الخضر والفواكه والبقول الجافة بهدف ضبط برنامج تموين فعال لضمان تزويد السوق بمختلف المواد الغذائية لا سيما تلك التي تعرف استهلاكاً واسعاً خلال الشهر الفضيل.

وقد أفضت هذه الاجتماعات التي لا تزال متواصلة إلى تكليف شركة مساهمات الدولة (SGP PRODA) والديوان الوطني لتغذية المواشي (ONAB) بتزويد السوق الوطنية بـ 10.000 طن من

- تكثيف محاربة بيع المنتوجات الغذائية السريعة التلف على الطريق العمومي؛

- تدعيم نشاطات تأطير وتسيير أسواق الجملة وأسواق التجزئة والمذابح والمسالخ والمسمكات.

هذا العمل الرقابي الميداني سندعمه بحملة إعلامية واسعة عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية، المسموعة والمقروءة تهدف أساسيات إلى توعية المواطنين وتحسيسهم بأخطار التسممات الغذائية وضرورة التأكد من سلامة المواد الغذائية التي يقتنونها.

كما سنعمل على تفعيل العمل الجوّاري التحسيبي بالشراكة مع جمعيات حماية المستهلك التي دأبنا على مرافقتها طوال السنة وخاصة خلال الفترات الحساسة منها، أين يتم تفعيل دورها الميداني بالشكل المطلوب لبلوغ درجات عالية من السلامة الاستهلاكية لمواطنينا.

أما بخصوص النقطة الثالثة والأخيرة من سؤالكم، السيد العضو الكريم، حول ندرة مادة السميد في بعض ولايات الوطن، أعلمكم وأؤكد لكم أن مخزون البلاد الحالي من القمح بنوعية يكفي لسد حاجيات المستهلكين لأكثر من أربعة أشهر دون احتساب الكميات المشتراة والعقود المبرمة للأشهر القادمة.

كما تم مؤخراً رفع حصة المطاحن إلى 60% مما سيضخ كميات إضافية إلى السوق وسنظل نراقب الوضعية عن قرب للتدخل عند الحاجة لتزويد السوق بما يكفي من هذه المادة الحيوية ذات الاستهلاك الواسع.

لذلك فإنه لا مجال للحديث عن مشكل في وفرة مادة السميد، وإنما التذبذب الطفيف المسجل على مستوى عملية عرض هذه المادة في بعض ولايات الوطن مرده إلى الأسباب التالية:

- زيادة الاستهلاك لهذه المادة مع حلول فصل الربيع ودخول فصل الصيف الذي يتميز بكثرة المناسبات (الأفراح والولائم)؛

- عملية التهريب التي طالت هذه المادة باتجاه بعض البلدان المجاورة التي تعرف أوضاعاً استثنائية؛

اللحوم البيضاء، و 10.000 طن من اللحوم الحمراء، منها 6.000 طن من لحم البقر المستورد و 4.000 طن من لحم الخروف المحلي.

بالنسبة لباقي المواد الغذائية، كالسكر، الزيت، الحليب ومشتقاته والخضر والفواكه، فإن اجتماعات لجنة التحضير لشهر رمضان مع المتعاملين المعنيين مبرمجة خلال شهر جوان الجاري، وسيكون برنامج تمويل السوق خلال شهر رمضان مكتملاً، على أقصى تقدير، نهاية شهر جوان.

أما فيما يتعلق ببرنامج الرقابة، فيتمحور أساساً حول مراقبة الممارسات التجارية ومراقبة مطابقة المنتوجات والخدمات، حيث ستتخذ وزارة التجارة خلال شهر رمضان إجراءات وتدابير استثنائية تتلخص أهمها فيما يلي:

- توجيه تعليمات للمديرين الولائيين للتجارة للتعبئة القصوى لمصالح الرقابة؛

- رفع عدد فرق الرقابة من 800 كمعدل سنوي إلى 1.800 فرقة خلال شهر رمضان؛

- وضع تحت تصرف فرق المراقبة كل وسائل العمل المادية المتوفرة والطلب من السادة الولاة إمكانية تدعيم مصالح الرقابة بوسائل النقل بصفة خاصة؛

- عدم منح العطل السنوية لمسؤولي وأعوان الرقابة خلال شهر رمضان؛

- تسخير كل الموظفين التابعين للأسلاك التقنية للقيام بالمراقبة في الميدان؛

- أقلمة أوقات العمل لتكييفها مع أوقات كثافة الحركة التجارية خلال شهر رمضان (بعد الظهر وبعد الإفطار)؛

- العمل خلال عطل نهاية الأسبوع؛

هذا، دون أن ننسى برنامج العمل التنسيقي مع القطاعات الوزارية الأخرى (الفلاحة، الداخلية، الصحة، الجمارك والقياسة القانونية)، حيث يتم في هذا الإطار:

- تفعيل نشاط المكاتب البلدية للنظافة؛

- منع تسليم رخص مؤقتة لممارسة نشاطات تجارية من طرف رؤساء المجالس الشعبية البلدية؛

بمجرد دخول اليوم الأول للصيام يبدأ المواطن يشتهي من غلاء الأسعار ومن بعض السلوكيات السلبية التي تظهر في الممارسة التجارية، وأستغل الفرصة لكي أتمنى وأدعو الجميع خاصة المنخرطين في الوسط التجاري للمواد الاستهلاكية أن يكون هذا الشهر فرصة للرحمة والتآخي والمساعدة وحتى الصدقة.

ثالثاً، فيما يتعلق بندرة المواد الغذائية، خاصة على مستوى بعض المناطق الحدودية لبلادنا، فإننا كذلك نوصي بتشديد الرقابة وتفعيل آليات مكافحة الغش والتهرب الذي استنزف الكثير من خيراتنا وأثر سلباً على عموم المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد لزهري، الكلمة من جديد إلى السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ كلمة قصيرة، أنا أتفق تماماً مع السيد العضو على موضوع الرقابة، تكلمت على هذه المسألة ولكن الرقابة الحقيقية بالإضافة إلى ضرورة رقابة الأعوان، هي رقابة الضمير سواء بالنسبة للمستهلك وخاصة للتجار. تكلمت أن هذا الشهر الفضيل هو شهر رحمة وشهر لا بد فيه أن نَعزِّز ارتباطنا الروحي بالمولى عز وجل؛ وبالتالي كل وسائل الإعلام يجب أن تجند إلى نشر هذه الثقافة ولذلك تكلمت على محور التحسيس والإعلام في هذا المجال، طبعاً بالإضافة إلى وسائل الإعلام ستشرك القطاعات التي لها دور في هذا المجال، إن شاء الله، وخاصة قطاع الشؤون الدينية من أجل تحسيس مواطنينا لا سيما التجار منهم على أن يتعاملوا مع هذا الشهر الفضيل تعاملًا إيجابياً خدمة للمجتمع وخدمة للنفس، لأن الإنسان عندما يكون صادقاً في تجارته وتعامله بالإضافة إلى الربح المادي سيربح الأجر عند الله سبحانه وتعالى، فنحن مجندون لهذه العملية ونتمنى

- التخزين المفرط لهذه المادة من طرف المستهلكين مع سماع أي إشاعة حول الندرة المحتملة لها؛
- بعض المطاحن تفضل تحويل القمح الصلب إلى عجائن عوض إنتاج مادة السميد نظراً للربحية المرتفعة للعجائن.

ولمواجهة هذه الوضعية، وجهنا تعليمات للمطاحن تسمح لها ببيع مادة السميد مباشرة لتجار التجزئة في المناطق التي تعرف نقصاً أو انعدام تجار جملة، وذلك تعزيزاً لوفرة هذه المادة على مستوى كامل التراب الوطني خاصة المناطق النائية منها والحدودية على وجه الخصوص.

كما لا يفوتني أن أنوه بالدور الفعال الذي تقوم به مصالح الأمن المختصة في مراقبة الحدود للحد من ظاهرة التهريب وردع المخالفين.

هذه بعض العناصر التي ارتأيت من المناسب أن أضعها بين أيديكم، أشكركم مرة أخرى السيد العضو على اهتمامكم بهذا الموضوع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد لزهري هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد محمد لزهري: أولاً، أريد أن أشكر السيد الوزير على عناصر الرد التي وافانا بها، كما أننا نثمنّ وندعم الإجراءات التي اتخذها وتسهر على تنفيذها دائرته الوزارية.

ثانياً، أودّ كذلك أن أوصي ببعض التوصيات الحقة التي ردّ عليها السيد الوزير لكن لا بأس أن نكررها وهي التركيز على الرقابة المستمرة سواء لضمان الوفرة واحترام الأسعار وهامش الربح، وأكثر من ذلك تلك الرقابة التي تنصبّ على ضمان احترام الإجراءات والمعايير الصحية للمواد الاستهلاكية؛ وإنّ أؤكد على الرقابة والصرامة، فإن ذلك يرجع إلى التجارب السابقة حيث إنه خلال شهر رمضان من كل سنة وقبله تتخذ الدولة الإجراءات المختلفة وتسطر برامج عديدة لكن

- إن شاء الله تعالى - أن نوفق في تحسين أداء آلية الرقابة في الميدان وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً؛ ننتقل إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية، والكلمة للسيد الحاج العايب لطرح سؤال شفوي نيابة عن زميله السيد لزهاري بوزيد، فليفضل مشكوراً.

السيد الحاج العايب (نيابة عن السيد لزهاري بوزيد): بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

السيد الوزير،

ذكرتم للصحافة أن الفنادق العمومية وخاصة ذات الطراز المعماري المعد من طرف المهندس المعماري (POYON) سوف تكون محل إعادة تأهيل وتهيئة مع الحفاظ على شكلها الأصلي، ما هو عدد الفنادق من هذا الصنف التي خضعت لعمليات إعادة التأهيل والتهيئة؟ وما هو العدد المتبقي؟ وهل هناك جدول زمني للانتهاء من العملية؟ أولاً، لمن أسندت مهمة إعادة التأهيل والتهيئة؟ وماذا عن مصادر تمويل العمليات؟ هل هي عمومية أم أن هناك شراكة؟ ومع من؟ ما هي نسبة ارتياد الفنادق العمومية على مستوى كل سنة؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الحاج العايب، الكلمة للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية للرد على السؤال، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين وبعد؛
السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أتوجه بتشكراتي الخالصة للسيد العضو على طرحه هذا الانشغال المتعلق بالحظيرة الفندقية العمومية، وينبغي التذكير أن هذه العملية، عملية إعادة تأهيل هذه الفنادق العمومية تندرج في إطار تحسين الخدمات والجميع يعلم أن هذه الحظيرة الفندقية العمومية تعود إلى مرحلة السبعينيات، وأصبحت اليوم لا تلبى حاجيات الزبائن وتعرف تراجعاً في نوعية خدماتها بسبب قديم تجهيزاتها، حيث لم تستفد من عمليات التجديد منذ إنجازها، وقدمنا كقطاع ملفاً إلى مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 24 مارس 2011 لإعادة التأهيل فوافق على هذا الملف بـ 45 وحدة فندقية بمبلغ 50 مليار دينار جزائري موزعة كالتالي: 41 مليار دينار لأشغال إعادة التأهيل حتى نحافظ على هذا النمط المعماري، و15 مليار دينار جزائري لعصرنة التجهيزات و10.5 مليار دينار جزائري لإحداث نشاطات جديدة في بعض المؤسسات الفندقية وتوسعتها و0.7 مليار دينار جزائري لتكوين المستخدمين وتحسين مستواهم و1.8 مليار دينار جزائري للدراسات ومتابعة هذه العملية، عملية إعادة التأهيل والتجهيزات لهذه المؤسسات الفندقية، وفيه أيضاً مبلغ آخر يقدر بـ 900 مليون دينار جزائري للتطهير المالي لبعض المؤسسات الفندقية. وجاء في سؤالكم ما هو عدد الفنادق من صنف (POYON) التي خضعت لعملية إعادة التأهيل؟ العملية تخص 45 مؤسسة فندقية عموماً ومن هذا النمط (POYON) به 22 أي نسبة 49% من البرنامج والعدد المتبقي 23 مؤسسة فندقية أي بنسبة 51% من أنماط أخرى.

هل هناك جدول زمني للانتهاء من العملية؟ عندما تنطلق الدراسات، هي التي ستحدد الجدول الزمني بالضبط للانتهاء من العملية. حالياً هناك

السيد رئيس الجلسة: شكراً للحاج العايب، والكلمة من جديد إلى السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكراً مرة أخرى للسيد العضو؛ أولاً أشكره على العبارات الودية وبالنسبة لهذه الفنادق، فإن مجلس مساهمات الدولة قرر أن المؤسسات الفندقية ستظل ملكاً عمومياً للدولة، أما عن تسيير هذه المؤسسات فيمكن فتحها حتى للأجانب الذين لهم شهرة في التسيير مثلما ما هو الحال مع فندق "ماريوت" بتلمسان والذي سيفتح في الأسابيع المقبلة إن شاء الله، وهي سلسلة فنادق دولية شهيرة ومعروفة، ونحن الآن بوجدنا تحسين مستوى الخدمات حتى نستجيب لحاجيات الزبائن، إذن ليست لدينا مشكلة في التسيير ولكن في قضية الملك سيظل ملكاً للدولة وليس هناك تنازل وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً؛ نمر الآن إلى قطاع الشباب والرياضة، والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكوراً.

السيد عبد الكريم قريشي: شكراً للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السادة الوزراء،
الزميلات، والزملاء،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
في إطار التقويم الوطني وفي إطار الإصلاحات التي نسعى إليها للنهوض بالبلاد وتماشياً مع رسالة المصالحة الوطنية والتعايش بين الجزائريين، أ طرح السؤال التالي على معالي وزير الشباب والرياضة والخاص بالجمعيات الرياضية والفرق الرياضية الناشطة على مستوى الولايات أو على المستوى الوطني والسؤال نصه كالاتي:
ألا ترون معالي الوزير أن هناك العديد من

تقرب من مجمع "SGP GESTOUR" أمام الخزينة العمومية والبنوك وقبل نهاية هذا الشهر، شهر جوان ستبرم اتفاقية بين مجمع "SGP GESTOUR" والقرض الشعبي الوطني (CPA) والمؤسسات الفندقية يعني الشركات، لأن هذه الـ 45 مؤسسة فندقية تابعة لـ 14 مؤسسة التسيير السياحي (EGT) وكذلك عقد اجتماع مع الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) للاستفادة من التحفيزات وهذه الاتفاقية التي سيتم التوقيع عليها قبل نهاية الشهر هي الكفيلة بتحديد الإجراءات لتنفيذ هذا البرنامج.

لمن أسندت مهمة إعادة التأهيل؟ سيتم هذا وفقاً للإعلان عن المناقصات ووفقاً لقانون الصفقات العمومية من طرف مجمع (SGP GESTOUR).

مصادر التمويل: هو قرض بنكي بفائدة 3.5% لمدة 15 سنة بسبع سنوات إضافية بفارق سبع سنوات.

أما عن نسبة ارتياد الفنادق العمومية سنوياً فهي حالياً بنسبة 60% وهذه العملية؛ عملية إعادة تأهيل هذه المؤسسات الفندقية من شأنها أن تحسن - مستقبلاً - من هذه النسبة، أي نسبة الارتياح على مستوى هذه الفنادق كون أن عملية التأهيل ستؤدي إلى التطابق مع المعايير الدولية المعمول بها.

مرة أخرى، أجدد شكري للسيد العضو على طرحه هذا الانشغال، وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير، أسأل السيد الحاج العايب هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد الحاج العايب: شكراً للسيد رئيس الجلسة، على كل حال السيد الوزير مشكور على إجابته، وإنما هل الـ 45 المتبقية ستكون ملكاً للدولة أم سيتم بيعها؟ وشكراً.

على وجه الخصوص ليست حديثة العهد، بل يعود تاريخ تأسيس البعض منها إلى بداية الاستقلال والبعض الآخر إلى ما قبل الاستقلال، وهي تحتفظ بنفس التسمية إلى يومنا هذا، الظروف التاريخية التي تأسست فيها الفرق والجمعيات التي تشيرون إليها من خلال سؤالكم، تجعلني أقول إنها لم تكن تعبر عن منظور جهوي أو قبلي بقدر ما هو تعبير عن التماسك والارتباط بالأرض والأصالة والتاريخ.

سيدي الكريم،

إذا فرضنا بأن الأسماء التي تحملها الفرق الرياضية تعبر عن العرقية والقبلية المنافية لوحدة الوطن وتماسكه، فكيف نفسر فشل الاستعمار الفرنسي الذي بالرغم من إرادته وإمكاناته العسكرية والمادية وتعدد الأساليب والوسائل التي كان يستعملها، لم يتمكن هذا الاستعمار طيلة فترة احتلاله للجزائر من تفريق الشعب الجزائري والمساس بوحدته وانتمائه لأرضه ودينه وثقافته، وكيف - بالمقارنة - يمكن اليوم في جزائر الاستقلال لأسماء جمعيات أن تكون سبباً في ذلك خاصة وأن التجارب التاريخية في بلادنا أثبتت بأن الرياضة كانت ولا تزال عامل تلاحم وتماسك بين أفراد المجتمع الجزائري ومختلف فئاته. كما ساعدت الرياضة، منذ بداية القرن الماضي في بعث الروح الوطنية والتضامن بين أفراد الشعب وخير دليل على ذلك في الآونة الأخيرة هو هبة الشعب الجزائري خلال تصفيات كأس العالم 2010 والفرحة العارمة التي عبر عنها بعد تأهل الفريق الوطني، إضافة إلى أحداث أخرى عبر فيها شبابنا عن ارتباطهم ببلادهم وتماسكهم فيما بينهم، وبعبارة أخرى لا يمكن في اعتقادي لأي تسمية تمنح لأي جمعية كانت، زعزعة الوحدة الوطنية التي صنعها أجيال عبر العصور الطويلة فوق هذه الأرض الطيبة التي كانت وستبقى تلك الأرض التي وصفها الشاعر بأرض المعجزات وحنة الله في الكائنات، كما لا يحق لنا، واسمحوا لي بأن أقولها بصراحة مع أنني متأكد من السيد العضو المحترم بأن له نية حسنة، لا يحق لنا أن نشكك في تمسك الجزائريين

الجمعيات والفرق الرياضية تحمل أسماء تعبر بصراحة عن القبلية والعرقية المنافية تماما لوحدة هذا الوطن وتماسكه؟ ألا ترون أنه من الواجب تغيير تلك الأسماء وربطها باسم المدينة أو البلدية التي تمارس فيها هذه الجمعيات أو الفرق أنشطتها لا سيما في ظل العنف الذي تعيشه العديد من الملاعب؟ وتقبلوا - معالي الوزير - مني أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكراً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد الكريم قريشي، والكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير الشباب والرياضة: بسم الله الرحمن الرحيم .

سيدي رئيس الجلسة،

أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل .

بعد الشكر الجزيل للسيد قريشي على هذا السؤال، أقر لكم في البداية وبصراحة أنني كنت متردداً بالنسبة لهذا السؤال الذي يبدو أنه متشعب في حيثياته مما قد يؤدي إلى جدل لا يمكن الفصل فيه في بضع دقائق، والذي دفعني إلى التعبير عن رأيي هو اللقاء الذي تم في أحد مخيمات الشباب بفرقة من الفتيات تابعة لدار الشباب لمدينة أمشدة، ولاية البويرة التي قدمت لنا صورة حية على تمسك الشباب بالوطنية والعزة بالانتماء لهذا الوطن ووحدته وذلك بكل براءة؛ وأغتنتها فرصة لكي أحيي بحرارة هذه الفرقة ومؤطريها.

لسؤالكم شطران حسب ما فهمته، فالأول يتعلق بالتسميات وعلاقتها بالوحدة الوطنية، والثاني يتعلق بالتسميات وعلاقتها بالعنف في الفضاءات الرياضية.

بالنسبة للتسميات وعلاقتها بالوحدة الوطنية: إن الحق في التسمية والتنظيم، والأهداف ونوعية النشاط لكل جمعية يكرسها قانون رقم 90-31، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، هذا القانون يتعلق بالجمعيات، كما أن تسميات الجمعيات الرياضية

وبخاصة الشباب منهم من الجزائر العاصمة شمالاً إلى تين زواتين جنوباً ومن مغنية غرباً إلى تبسة شرقاً، قلت لا يحق أن نشكك في تمسك الجزائريين بوحدة وطنهم وتاريخهم العريق وأصالتهم التي لا تتنافى وما أتى به العصر الحديث من مستجدات في المجالات المختلفة ومن بينها الحريات وحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الجمعيات في اختيار تسميتها شريطة ألا تتنافى هذه التسميات وقوانين الجمهورية، هذا بالنسبة إلى الشرط الأول من السؤال.

أما بالنسبة لمسألة العنف في الملاعب؛ إن محاربة هذه الظاهرة لا يكمن في اعتقادنا في تغيير أسماء الجمعيات أو الفرق الرياضية بقدر ما يكمن في العمل الجماعي في إطار استراتيجية متناسقة تهدف إلى وضع كل التدابير والآليات القانونية والتنظيمية والتقنية اللازمة بجعل المنافسات الرياضية تسير في ظروف ملائمة من جهة والاجتهاد في كل مرة بالقيام بأعمال ونشاطات تحسيسية وتوعوية لنبذ العنف وغرس الروح الرياضية وثقافة الاحترام والوئام في أوساط العالم الرياضي والأنصار من جهة أخرى.

وهذه - بطبيعة الحال - مهمة الجميع من الأسرة إلى النوادي الرياضية مروراً بالمدرسة ووسائل الإعلام ولجان الأنصار والمصالح العمومية والجمعيات المختلفة؛ وفي هذا السياق نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لمشروع قانون خاص بالوقاية والتصدي للعنف في الملاعب. وخلاصة القول، لا خوف على الوحدة الوطنية في عالم الرياضة وفي عالم الشباب في الجزائر، أشكركم على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير، أسأل السيد عبد الكريم قريشي هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد عبد الكريم قريشي: شكراً للسيد رئيس الجلسة.

أولاً، أشكر السيد معالي الوزير على الإجابة على شطري السؤال اللذين تعرضا إلى تسميات الجمعيات وإلى مسألة العنف الذي تعيشه ملاعبنا، طبعاً بالنسبة للتسمية وعندما نتحدث عن التاريخ فإن ما أحاط بالثورة الجزائرية وبالجزائر أشياء أعمق وأكبر من هذه لأننا عندما نتحدث عن النشأة السياسية التي ظهرت منذ 1930 إلى غاية اندلاع الثورة كان هناك تنشئة سياسية كبيرة للشعب الجزائري على مدار ثلاثة عقود من الزمن تكلفت ببيان أول نوفمبر والذي أدى إلى مسألة الثورة الجزائرية التي لا شك أنها كانت تجمعها وحدة كبيرة جداً، وفرنسا عندما عملت على استثمارها في الجزائر عملت على أساس مسألة التفرقة أو مسألة فرق تسد وهذا ما عشناه لعقود كبيرة من الزمن ومسألة التنشئة تأتي بعد سنوات كبيرة وليس بعد سنة أو سنتين، وفي اعتقادي ومازلت ألع على أن مسألة تسمية بعض الفرق الحالية الآن لا تعبر بشيء صحيح أن هناك انتماء إلى أرض معينة وانتماء إلى تاريخ معين، لكن هذا الانتماء يجب أن يكون في إطار الكل، في إطار (un macro) - إذا صح القول - بالنسبة إلينا إذا نظرنا إلى مسألة الوطنية كاملة. وفي اعتقادي أن هذه التسميات ما زالت تعبر عن شيء من التفكيت وشيء من التفرقة حتى وإن لم نر أثرها جلياً كما قال معالي الوزير، لكن في اعتقادي وأنا أصر على هذه التسمية - للأسف الشديد - تعبر عن تجزئة معينة من المجتمع الجزائري الذي ننشد أن يكون في ظل هذه الإصلاحات التي نادى بها فخامة رئيس الجمهورية والتي عبر عنها الكثير من الجزائريين في هاته الأيام على أن تكون وحدة وطنية شاملة سواء كانت في أي قطاع من القطاعات أو في الإصلاحات التي ظهرت في بعض القطاعات، نتمنى أن تتبعها إصلاحات أخرى في مسألة تسمية الجمعيات؛ قد يكون سؤالنا منصباً على جمعيات رياضية لكن هذا ينسحب على كافة الجمعيات حتى الثقافية منها.

مسألة العنف، أنا في اعتقادي أننا - للأسف - نعيش العنف ولا يمكن أبداً أن ننكر أن ملاعبنا

هذه الظاهرة، والقانون هذا هو مشروع في طريق الانتهاء من إعداده هو خطوة بطبيعة الحال إيجابية في هذا المسار والهدف منه القضاء تدريجيا على العنف في الفضاءات الرياضية وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً؛ نبقي مع قطاع الشباب والرياضة، والكلمة للسيد جمال قيقان لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكوراً.

السيد جمال قيقان: شكراً للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .
سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير الشباب والرياضة هذا نصه :

سيدي رئيس الجلسة،
السيد معالي الوزير،
إن قطاع الشباب والرياضة بولاية المسيلة يعيش نقصاً كبيراً من ناحية الهياكل والمنشآت الرياضية وكذا البرمجة للملاعب خاصة في مدينة المسيلة (عاصمة الولاية).

سيدي الوزير،
أثناء زيارتكم الأخيرة إلى ولاية المسيلة وعدتم الشباب ببرمجة إعادة تهيئة أرضية الملعب الأولمبي بالمسيلة، كما وعدتم ببناء أو إنجاز بيت للشباب بمدينة المسيلة مقر الولاية، وإن الشباب ينتظرون ذلك الأمل الكبير الذي وعدتهم به.

سيدي الوزير،
ما هي الإجراءات المتخذة في هذا الجانب؟
تقبلوا مني - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام، شكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد جمال قيقان، الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للرد على السؤال.

الآن.. والأشياء التي وقعت مؤخراً في الجزائر العاصمة لدليل كبير على هذا العنف، صحيح قد لا يكون السبب المباشر لهذه التسميات لكن نحن نعيش عنفاً كبيراً جداً ومسألة أن الفريق الوطني جمع الجزائريين، لا شك أننا عندما ننظر إلى الكل فهذا صحيح، لكن في نفس الوقت - معالي الوزير - لا بد أن ننظر كيف أصبح الجزائريون بعد هزيمة مراكش، ونحن الآن نعاني ويلات هذه الهزيمة - مع الأسف الشديد - مهما كانت الأسباب، لكن في اعتقادي أنه لا بد من نظرة فعالة لهذا القطاع لأنه قطاع يجمع تقريباً 70% من الشعب الجزائري الذي يمارس الرياضة بطريقة أو بأخرى أو يمارس نشاطاً ثقافياً بطريقة أو بأخرى. نتمنى أن يجد سؤالي هذا المغزى الذي أسعى إليه، خاصة في ظل الإعداد لقانون الجمعيات مستقبلاً، وأشكركم معالي الوزير مرة أخرى، وأشكر الحاضرين على الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد عبد الكريم قريشي، والكلمة من جديد للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكراً سيدي رئيس الجلسة.
بالنسبة للشطر الأول من السؤال قد أعطيت رأيي، وأحترم رأي السيد العضو وأكرر ما قلته لا خوف على الوحدة الوطنية في أوساط الرياضة وفي أوساط الشباب الجزائري، أما فيما يخص مسألة العنف شرحت كذلك كل ما يتعلق بهذا الموضوع وقلت إننا بصدد الانتهاء من تحضير قانون في هذا المجال، والقانون سوف يقدم إلى البرلمان في المستقبل القريب - إن شاء الله - لما ننتهي من كل التدابير. بطبيعة الحال هذا القانون لا يحل المشاكل، لأن القضية ليست قضية نصوص فقط أو قضية قوانين، قضية العنف هذه لا تخص إلا الجزائر بل تخص معظم البلدان خاصة في الفضاءات الرياضية لكن بتظافر جهود الجميع - كما قلت - نحاول، إن شاء الله، أن نتغلب على

هذه الموارد - وكما تعلمون - تأتينا من مصدر واحد ووحيد ألا وهو مصدر المحروقات، الأمر الذي يؤدي إلى استحالة القضاء على العجز في فترة وجيزة، لا يمكن ذلك مهما كانت الإرادة السياسية وغيرها لا يمكن، وهذه الملاحظة تنطبق على جميع الأوطان والشعوب ليس فقط في الجزائر، بل حتى في البلدان المتطورة لديهم كذلك مخططات وبرمجة، على سبيل المثال دائماً نذكر وخاصة في أوروبا وبخاصة في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية لكي يعيدوا البناء من جديد جعلوا مخططات، وبعد 50 سنة وصلوا اليوم إلى ما هم عليه. إذن لا يمكن بواسطة مخطط واحد أن تحل كل المشاكل؛ وفي هذا السياق كيف يتم إعداد وتنفيذ البرامج في بلادنا؟ لأن بلادنا ممكن أن لها خصوصية، إن الإعداد والتنفيذ يتمان - كما تعلمون - من خلال حصص سنوية وقوانين المالية المتتالية التي يصادق عليها مجلسكم الموقر، وفي نفس الوقت يتم هذا من خلال مشاورات مع الولايات المعنية لتحديد الأولويات وفقاً للغلاف المالي المتوفر ضمن قانون المالية وهكذا يتم العمل على تزويد الولايات سنة بعد سنة بمشاريع ترمي كلها إلى القضاء التدريجي للعجز الملحوظ الذي هو حقيقي سواء في ولاية المسيلة أو في باقي ولايات الوطن بسبب بسيط وهو أن الجزائر لم تصل بعد إلى التنمية الكاملة رغم المجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة، إذن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق لكي لا نخطئ في المقاربة لأن عامل الوقت أساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما قلته أنفاً؟ سيدي - كنت قد أعطيت بشأنه كل التفاصيل مؤخراً بخصوص ولاية المسيلة أمام المجلس الشعبي الوطني الموقر؛ وإنني على استعداد لتزويدكم بكل المعلومات بخصوص البرامج المسجلة لصالح هذه الولاية التي نكن لها ولشبابها ولمواطنيها كل التقدير والاحترام؛ هذا للتذكير فقط.

أما بالنسبة لمضمون سؤالكم واسمحوا لي - سيدي الكريم - بالقول إنه ليس من عادتنا

السيد وزير الشباب والرياضة: أشكر السيد جمال قيقان على ما تفضل به من انشغالات، والشكر موصول مرة أخرى إلى الحضور الكريم . إن سؤالكم - سيدي - في محله لأن بلادنا لم تصل بعد إلى الاكتفاء الذاتي في مجال المنشآت الرياضية وغيرها من المنشآت، وكنت قد أجبته قبل أيام قليلة أمام المجلس الشعبي الوطني على أهم ما جاء في سؤالكم بخصوص نفس الولاية، أي ولاية المسيلة وقبل التطرق إلى الموضوع الذي تفضلتم بطرحه، إسمحوا لي أن أذكر ما هو معروف لدى الجميع (لأن الذكرى تنفع المؤمنين) ولأن مثل هذه الأسئلة حول الحاجيات والعجز المسجل هنا وهناك لا تأخذ أحياناً بعين الاعتبار، طبيعة الإجراءات المعمول بها ضمن مسار البرمجة والإنجاز لمختلف المشاريع، مما يؤدي غالباً إلى سوء تفاهم أو خلاف في التحليل والمقاربة، إذن إسمحوا لي أن أبدأ بالأمور التي تعرفونها ولكن مع ذلك أذكركم بها؛ نحن الآن على أبواب البرنامج العمومي الثالث منذ بداية عشرية الألفين لإعادة بناء البلاد بعد التوقف للمسار التنموي الذي أدت إليه أزمة التسعينيات فنحن في البرنامج الثالث، الأول في (2000-2004) والثاني (2005-2009)، ونحن الآن بصدد الدخول في البرنامج الثالث (2010-2014)، ويسمى البرنامج التنموي الثالث والذي يأتي بعد برنامجين متتاليين هما (2000-2004) و(2005-2009)، ما هو الهدف من هذه البرامج المتتالية؟ للتذكير دائماً، الهدف - بطبيعة الحال - هو العمل المتواصل للقضاء تدريجياً على العجز المسجل في التجهيزات ومختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الشباب والرياضة وهذا في مختلف الولايات دون تمييز، وفي إطار سياسة متوازنة تدخل ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وكذا المخططات المديرة لكل قطاع والتي تعتبر مخططات طويلة المدى، لماذا طويلة المدى؟ لأن التخطيط والإنجاز مرتبطان أساساً بالموارد المالية ووسائل الدراسة والإنجاز التي لا تتوفر حتماً على القدر الكافي في فترة قصيرة، ذلك أن

بسعة 50 سريرا توجد حاليا في طور الإنجاز على مستوى ديوان المركب الرياضي، إذن لنا وحدة بسعة 50 سريرا في طور الإنجاز ولكن نظراً لحجم المدينة وكذا الطلبات لإضافة دار للشباب بنفس الحجم، حوالي 50 سريرا، ونتمنى - إن شاء الله - أن النقاش الذي يدور حاليا مع المصالح المعنية بوزارة المالية يصل إلى نتيجة، ومعدرة إن كنت قد أطلت عليكم وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد جمال قيقان هل يريد التعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير؟

السيد جمال قيقان: أشكر السيد الوزير على هذه المعلومات .

سيدي الوزير،

بصراحة قطاع الشباب والرياضة بالولاية يعاني تلمماً كبيراً ونقصاً ملحوظاً من ناحية الهياكل الرياضية ومن حيث التأطير أيضاً، فبيوت الشباب ذكرتم منها "معضيض" فلا تأطير ولا تجهيز، أيضاً كما قلت - سيدي الوزير - ليس لنا اكتفاء ذاتي من حيث الهياكل والتجهيزات الرياضية، فعلاً، لكن - سيدي الوزير - هذا ليس مبرراً لأن الهياكل والتجهيزات الرياضية في السنوات السابقة ليست كسنوات الرخاء هذه، كانت هناك صرامة في العمل وبالتالي الهياكل الموجودة آنذاك وبنفس التأطير تخرج منها أبطال ورياضيون مثلوا الجزائر خارج الوطن، حملوا الراية الوطنية ونعطي مثالا: نور الدين مرسلي، حسيبة بولمرقة، الفريق الوطني الجزائري حين نال كأس إفريقيا إلى آخره.

الآن - سيدي الوزير - هناك صرامة في العمل مع وجود هذه المنشآت الرياضية، إذن فمن واجبنا الاعتناء والمزيد من العمل لأن الغلاف المالي موجود وبالتالي واجبنا توفير هذه الهياكل والمنشآت الرياضية بالإضافة إلى التأطير المختص والذي نجد به النزعة والروح الوطنية، شكرا سيدي

إعطاء وعود غير مبنية على معطيات صحيحة ومدروسة وأكيدة إلا بعد معاينة ميدانية وكذا اقتراحات السلطات المحلية، إذن، لم نعد ولن نعد أحداً قبل التأكد من إمكانية التحقيق الفعلي لا أكثر ولا أقل سواء تعلق الأمر بولاية المسيلة أو غيرها من الولايات، لما نذهب إلى الميدان ونتكلم مع السلطات، دائماً نتكلم لغة الصراحة "سواء كنا قادرين أو غير قادرين نصرح بذلك" وإذا لم نكن قادرين نعطي المبررات ونعطي الأسباب وكفى، لأن الوعود وحدها لا تحل المشاكل .

ثانياً، فيما يخص إعادة تهيئة أرضية الملعب بالمسيلة، أنهي إلى علمكم بأن هذه العملية قد أدرجت ضمن المخطط الخماسي (2010-2014) وبالفعل فقد تم تسجيلها في إطار برنامج السنة الحالية 2011 وهذا بعد إعادة هيكلة عملية أخرى كانت مدرجة في برنامج 2010 وسيستفيد فعلاً الملعب المذكور من إعادة تهيئة أرضيته وتغطيتها بالعشب الاصطناعي من جهة، إضافة إلى توسعته والرفع من قدرات استقباله من جهة أخرى، إذن هذا المشكل قد حلّ، وستنطلق الأشغال المبرمجة بعد إتمام الإجراءات الإدارية والتقنية وفقاً للنصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول، هذا بالنسبة للملعب.

أما بخصوص الطلب المتعلق بإنجاز دار للشباب بمقر الولاية بمدينة المسيلة فبالإضافة إلى دور الشباب التي هي الآن في طور الإنجاز في كل من "جبل مسعد"، "معضيض" و"بوسعادة" فقد أدرجت كذلك هذه العملية ضمن المخطط (2010-2014) البرنامج السنوي 2012، ونحن اقترحناه في 2012 ونحن في انتظار نتائج التحكيم والتي بطبيعة الحال تبقى مرتبطة بالإمكانات المالية التي سوف يتم تحديدها مع مراعاة التوازنات الكبرى للميزانية العمومية، ولنا أمل - إن شاء الله - بأن العملية هذه تسجل في 2012 ولكنها موجودة في برنامجنا، والآن نحن في نقاش مع مصالح وزارة المالية، وإن شاء الله نصل إلى نتيجة، هذا وأذكر باستفادة الولاية خاصة مدينة المسيلة من وحدة الإيواء

الاستعداد وأعطي لكم كل التفاصيل سواء بخصوص ولاية المسيلة أو غيرها من الولايات، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة: شكراً؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابات عليها. أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر أيضاً موصول إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة. يستأنف مجلس الأمة أشغال جلساته العلنية لاحقاً، شكراً للجميع والجلسة مرفوعة .

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثلاثين صباحاً**

رئيس الجلسة، واسمح لي السيد الوزير، وشكراً مرة ثانية.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد جمال قيقان، والكلمة مجدداً للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: والله إنني متفهم للانشغالات والاهتمام، لقد قلت في بداية تدخلتي بأن هناك عجزاً وليس فقط بولاية المسيلة، بل في كل الولايات لأن تزايد السكان، والوسائل المالية وكذا.. إذن، هناك عدة عوامل كما قلت في البداية وأن الدولة لا تستطيع أن تغطي العجز في ظرف قصير، في العشرية الماضية في قطاع الشباب والرياضة وقطاعات أخرى الشيء الذي أنجز - ولكم الأرقام بدون شك - في هذه العشرية لم ينجز منذ الاستقلال إلى غاية التسعينيات وهذه حقيقة ليس كلاماً فقط.

نرجع إلى ولاية المسيلة، في العشرية المنصرمة ما يقارب مائة عملية سُجِّلت وأنجزت في ولاية المسيلة في برنامج 2010، بها 13 عملية سجلت سواء في طريق الإنجاز أو الدراسة، وفي سنة 2011 فيه 09 عمليات أي ما يقارب 20 عملية وكذلك في 2012، ونحن مع وزارة المالية في دراسة ونقاش لتسجيل عمليات أخرى، إذن المشكل الذي لم يُحل البارحة يجد حلاً اليوم، ولكن تأكدوا أن الإرادة السياسية للدولة موجودة وأنتم تلاحظونها يومياً سواء في قطاع الشباب والرياضة أو قطاعات أخرى، وإن شاء الله بالتدريج نقضي على العجز المسجل في هذا المجال ومرة أخرى أقول بطبيعة الحال - كما تفضلتم - إن في ولاية المسيلة طاقات مدخرة هائلة يعني في مجال الشباب، الرياضة ونحن مهتمون بهذا الجانب - إن شاء الله - وكنت قد مررت مؤخراً أمام اللجنة المالية بالمجلس الشعبي الوطني وأعطيت لهم كثيراً من المعلومات والتي لا أستطيع أن أتطرق لها اليوم، وإذا أحببتم، وأرادت اللجنة المختصة في هذا المجلس الموقر أن تستدعيني فإنني على أتم

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 16 شعبان 1432

الموافق 17 جويلية 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587